وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٤١ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية جلسة ٢٠٠٥/٤/١٦ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٥/٧ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالى ٢٠٠٥ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٣٨٨٥٥٠٠ جنيه (فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة وخمسة وثمانون ألفًا وخمسمائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٣٤٦٨٧٤٤ جنيهًا (فقط ثلاثة ملايين وأربعمائة وثمانية وستون ألفًا وسبعمائة وأربعة وأربعون جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ٤١٦٧٥٦ جنيهًا (فقط أربعمائة وستة عشر ألفًا وسبعمائة وستة وخمسون جنيهًا لا غير) .

مادة ثانية - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٥/٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن